

الزاوية الصحيح انما فرق في الجواب بين ان يقع عليه الشمس
 او لا يقع وبين ان يكون فيه حشيش او لا **قوله** مقدار
 الدرهم . قال في الهداية هو قدر عرض الكف في الصحيح
 وقاس ابو جعفر الهندوا في قدر عرض الكف في
 الرقيق ووزن المتقال في الكيف . قال في الينابيع وهذا
 القول اصح وفي الرازي قيل هو الاصح واختار جماعة
 وهو اول ما فيه من اعمال الروايتين مع مناسبة التوزيع
قوله ما لم يبلغ ربع الثوب قال في المحيط ومشرح
 نجم الائمة وهو الاصح وقال في النوادر وهو رواية عن
 ابي حنيفة وهو الصحيح . قال ابو نصر لا قطع اصح ما روي
 فيه ربع اروي ثوب يجوز فيه الصلاة كالميزر . قال في
 المحيط قيل هو ربع جميع الثوب وقيل ربع طرف اصابته
 كربع الدليل والكم وهو الاصح . وقال في الجامع الزهري
 وعليه الفتوي . وقال الرازي وهو الاصح **قوله**
 وتظهر نجاسة الجاحية . قال القاضي في ظرف الخبز . وقال
 بعض المشايخ على قولنا في يوسف ان لم يجفف في كل مرة لكن
 ملاه بالماء مرة بعد اخرى فهدام الماء يخرج منه مغبرا

من

اللون يحكم بطهارته وعليه الفتوي ولو بقي من الخبز
 بطرف الظرف كله وبما اخذ الفقيه ابو الميثاق واختار الشيبه
 وعليه الفتوي لان تجار الخبز يرتفع الى اعلا الظرف فيظلم
 كله **قوله** فان تجاوزت النجاسة عن حشيشها لم يخرج فيه الا
 قال الاستيعابي هذا اذا كان وراء موضع الاستنجاء من
 النجاسة اكثر من قدر الدرهم اما اذا كان اقل لكن مع موضع
 الاستنجاء يكون اكثر من قدر الدرهم . قال ابو حنيفة وابو
 يوسف يكفيهما الاستنجاء بالاحجار . وقال محمد لا بد من غسله
 والصحيح قولها **كتاب الصلاة** **قوله**
 اذا صار ظل كل شيء مثليه سوي في الزوال . قال في التبيين
 وهو رواية محمد وهو الصحيح عن ابي حنيفة واختاره
 بهان الشريعة المحبوبي وعول عليه النسفي ووافقه
 صدر الشريعة ورجح دليله . وفي كعنتائه واولو
 العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه وهو المختار **قلت**
 وفيه حديث صحيح وهو ما رواه البخاري في صحيحه
 من حديث ابي ذر قال قال جامع النبي صلى الله عليه وسلم
 في سفر فاراد الموزن ان يوزن فتك الله ابره ثم اراد ان

يج